الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بيان الجزائر

خلال أشغال المؤتمر الوزاري الدولي الخامس للطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين

يلقيه السيد الأمين العام عبد الكريم عويسي، ممثلا للسيد وزير الطاقة والمناجم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة،

بداية،

يسعدني أن أتقدم بالشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى رأسها السيد ماريانو رافائيل غروسي، لتنظيم للمؤتمر الوزاري الدولي الخامس للطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين.

كما أتوجه بالشكر للولايات المتحدة الأمريكية لاستضافتها لهذا الحدث الهام.

كما لا يفوتني أن أشكر كلا من الوكالة الدولية للطاقة ووكالة الطاقة النووية لمساهمتهما في تنظيم هذا المؤتمر الوزاري.

السيدات والسادة،

لا شك أن هذا المؤتمر سيتيح لنا الفرصة للمشاركة في حوار رفيع المستوى حول دور الطاقة النووية في الانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والتخفيف من تغير المناخ.

هناك اعتراف عالمي متزايد بأن ضمان الوصول إلى خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة للجميع بتكلفة معقولة، بما يتماشى مع هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 7 (ODD)، أمر ضروري لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى أو معظمها حيث دعت أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015، جميع البلدان إلى اتخاذ إجراءات، على المدين المتوسط والطويل، للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومحاربة عدم المساواة ومكافحة تغير المناخ. هذه التدابير يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تحفز النمو الاقتصادي وتفي بالاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والعمالة، مع مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.

ومن خلال هذا المنبر، نذكر بما أعربت عنه الوكالة الدولية للطاقة، في أكثر من مرة، عن أن الطاقة هي في صميم العديد من أهداف التنمية المستدامة، سواء كانت زيادة الوصول إلى الكهرباء، أو تحسين الوقود النظيف، وتقليل الدعم المهدر للطاقة أو الحد من التلوث البيئي الذي يقتل قبل الأوان الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

كما أن التنمية الاقتصادية وزيادة الوصول إلى الطاقة والنمو السكاني تعني أن الطلب على الطاقة المتوخى سيستمر في الزيادة بحلول عام 2050 .

سيحتل محور الكهرباء مكانًا مهمًا في زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة، ولا سيما في القطاع السكني في البلدان النامية (مع زيادة عدد السكان وتحسين ظروف المعيشة) . وبالتالي، فإن إنتاج الكهرباء – التي يتم ضخها في الشبكات – سيعرف نموا كبير على المستوى العالمي في آفاق 2050 فما فوق.

إن الاهتمام بأمن إمدادات الطاقة على المدى الطويل، وتنويع مزيج الطاقة، المرتبط بمشكلة تضاؤل الموارد الأحفورية والقيود الدولية المتزايدة والصارمة فيما يتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تشكل القضايا الرئيسية لسياسات الطاقة في العديد من البلدان مع اهتمام خاص بالصناعة النووية في جميع أنحاء العالم.

يكاد يجمع الكل، أن اتفاقية (COP) 26 للمناخ في غلاسكو قد أقرت بأن التزامات تعهدت بها الدول حتى الآن لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الذي تسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض، ليست كافية.

لقد دعت الجزائر، خلال (COP) 26، إلى تضافر الجهود والحلول "التوافقية" و "العادلة" للمخاطر المناخية المشتركة والتي تهدد كوكب الأرض الذي يحتاج للمساعدة من أجل إنقاذه من حالة كارثية.

كما تجدر الإشارة أن الجزائر، مثلها مثل العديد من دول العالم، تتعرض بصفة مباشرة للانعكاسات السلبية للتغير المناخي على حياة المواطنين ومجمل نظامها البيئي.

وقد تجلى ذلك، خصوصا، في مجال الأمن المائي والغذائي والغطاء الغابي والتنوع البيولوجي وحتى على المنشآت الأساسية.

وتعتقد الجزائر أنها لا تزال في قلب اهتمامات القارة الأفريقية، والتي على الرغم من مساهمتها الجد ضئيلة في قضية الاحتباس الحراري، إلا أنها أصبحت الأكثر تضررا من تغير المناخ.

إن تغير المناخ هو أكبر تحد بيئي في عصرنا وإذا أراد العالم أن يفي بالأهداف المناخية المتفق عليها ضمن الإطار الزمني المتاح، فنحن بحاجة إلى حلول ناضجة وسريعة الانتشار.

السيدات والسادة،

تشهد الجزائر ديناميكية اقتصادية حقيقية، لا سيما بعد الخروج التدريجي من جائحة كورونا والعودة إلى الحالة العادية، وذلك من خلال تنفيذ مخططات عمل تهدف إلى انتعاش اقتصادي حقيقي يصبو إلى الخروج من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات عبر تنويع الاقتصاد.

هذه التنمية الاقتصادية وزيادة الوصول إلى الطاقة والنمو السكاني سيؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة.

وفي هذا الصدد، يعتبر بلدي أن الطاقة النووية تقدم نفسها كبديل موثوق للوقود الأحفوري، قادرًا على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في البلاد، والوصول إلى الطاقة المستدامة مع وفرتها، سيما بعد النضج الذي وصلت إليه التكنولوجيا النووية والتطور المسجل من حيث الأمان والأمن النوويين، حيث يشكل هذا مساهمة

ملموسة في التخفيف من مشكلة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الطاقة الخضراء)، وإمكانات واعدة لتحلية مياه البحر والتدفئة، وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

من هذا المنظور، شرعت الجزائر في بناء استراتيجية وطنية منسجمة لإدماج الطاقة النووية في مزيج الطاقة والعمل على ترقية وتعزيز النظام التشريعي والتنظيمي بما يتوافق مع المتطلبات الخاصة بالتكنولوجيا النووية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

وبالتالي، وامتثالاً لالتزاماتها الدولية، اعتمدت الجزائر في عام 2019 قانونًا يتعلق بالأنشطة النووية وأنشأت السلطة الوطنية للأمان والأمن النوويين، التي باشرت عملها اعتبارًا من هذا العام، حيث أن هذه الهيئة هي المسؤولة عن السهر لضمان الامتثال وتطبيق الأمان والأمن النوويين وقواعد الحماية من الإشعاع التي تحددها أحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

السيدات والسادة،

يتطلب الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإنشاء المرافق في هذا المجال، آلية مناسبة لضمان معايير الأمان والأمن النوويين اللازمة.

وتقدر الجزائر، في هذا الصدد، دور الوكالة في تعزيز ثقافة الأمان والأمن النوويين، وكذلك المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية من أجل تكوين الكفاءات الوطنية في هذا المجال وتعزيز البنية التحتية للحماية المادية للمنشآت والمواد النووية.

السيدات والسادة،

إن المواضيع المطروحة للنقاش رفيع المستوى خلال هذا المؤتمر، لا سيما فيما يتعلق بالوفاء بوعد تحقيق صافي انبعاثات صفرية باستخدام الطاقة النووية منخفضة الكربون، والسبل لتهيئة الظروف لنشر أوسع للطاقة النووية، والاستمرار في النشر المبكر لتقنيات إدارة المفاعلات والنفايات المتقدمة، إلى غير ذلك من المسائل المعروضة للنقاش، يبرز الأهمية التي يوليها عالمنا اليوم حول الطاقة، وخصوصا، حول دور الطاقة النووية في الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، ومساهمتها في التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ.

نحن على يقين بأن توصيات ونتائج هذا المؤتمر ستكون ذات فائدة كبيرة للدول من أجل تنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من حيث الوصول إلى الطاقة والأمن الطاقوي وكذلك مكافحة تغير المناخ.

وفي ختام بياننا هذا ننوه بالدور الريادي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بلوغ الأهداف العليا والطموحات من حيث توظيف الطاقة الذرية لخدمة التنمية المستدامة والتقدم وذلك من خلال برامج التعاون وتقديم المساعدة للدول الأعضاء.

شكرا لكم على كرم الإصغاء